

بسم الله الرحمن الرحيم

التاريخ ٣ / ٧ / ١٤٣٤ هـ

الموافق ١٣ / ٥ / ٢٠١٣ م



الجمهورية اليمنية

اتحاد الرشاد اليمني

النظام الإداري للدولة

المقدمة من

حزب الرشاد اليمني

إلى

إلى فريق بناء الدولة (الدستور – أسسه - مبادئه)

بمؤتمر الحوار الوطني الشامل

عرض:

عبد الوهاب بن محمد الحميقاني

صنعاء - هاتف: ١-٦٨٤٥٦١ (+٩٦٧) ١-٦٨٤٥٦٢ (+٩٦٧) فاكس: ١-٦٨٤٥٦٣ (+٩٦٧) ص.ب: ٣٧٢١٢

الموقع الإلكتروني: www.alrshad.net البريد الإلكتروني: info@alrshad.net



الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله وآله وصحبه ومن والاه وبعد:

فإن تقدم وتطور الدولة ونجاحها في أداء وظائفها يكمن في نوع وكفاءة إدارتها

و لو قال قائل: إن الدولة الناجحة هي الإدارة الرشيدة وإن سبب فشل الدولة القائمة هو غياب النظام الإداري الرشيد لم يتجاوز الصواب

فبرغم تشريعات النظام القائم للسلطة المحلية إلا أنه تميز من حيث التطبيق والممارسة بنظام إداري مركزي توحدت وانحصرت فيه سلطة الوظيفة في أعلى قيادة السلطة بل غدا الأمر في ذلك النظام أن لا يبت في شأن وظيفة ما دون الرجوع إلى سلطة المركز والموافقة عليها مع ما أصاب ذلك النظام الإداري من البدانة والتضخم الوظيفي الناتج عن التوظيف الحزبي والمحاباة في التعيينات والترقيات وإيجاد وظيفة الشخص لا شخص الوظيفة في نوع من العتب واللامبالاة في الوظيفة العامة ومهامها لم نسبق إليه - حسب علمنا - في دولة معاصرة.

لذا أصبح من الضرورة الملحة تغيير هذا النظام الإداري والاتجاه إلى نظام إداري لا مركزي تتحقق فيه رغبة الشعب اليمني في المشاركة في إدارة وتسيير شؤونه تستقل فيه سلطات المحافظات والمحليات مالياً وإدارياً عن الحكومة المركزية وتتولى فيه تلك السلطات كافة شؤون الدولة التنفيذية مع ضمان توفير الصلاحيات والإمكانات الضامنة لتحقيق مهامها المعهودة إليها.

كل ذلك في إطار القانون وضمن احترامه وبما يحقق السياسة العامة للدولة في شتى المجالات وتحقيق المصالح العامة للناس بعيداً عن التعقيد والروتين الإداري المقيت.

وأساس هذا النظام الإداري اللامركزي هو إقرار انتخاب المحافظين ومجالس المحافظات ومدراء المديریات ومجالسها انتخاباً مباشراً. وتعيين مدراء العموم بالمحافظة وما دونها من قبل مجلس المحافظة .

واعتماد الوظيفة العامة وفق معايير الكفاءة والتخصص والحاجة مع مراعاة توزيعها على المحافظات باعتبار النسب السكانية لها واختصاص أبناء كل محافظة بوظائف محافظاتهم ما أمكن ذلك، وإعادة بناء وهيكله النظام الحالي على هذا الأساس وغيره من الأسس والمبادئ والمعايير الكفيلة بإقامة نظام إداري راشد والتي من أهمها :

(١) أن يحقق النظام العام والإدارة للدولة وهيئاتها ومرافقها بما يشبع الاحتياجات العامة لأفراد المجتمع .



٢) أن يحقق فاعلية الأداء بأقل الكلف وبما يحقق الاستخدام الأمثل للموارد البشرية والمادية والمعنوية وترشيدها وتمييزها .

٣) أن يحقق التكامل والتعاون والتكامل والترابط بين مختلف مكونات الدولة وهيئتها وأفرادها والاتصال الفعال بينها والاستناد إلى التقنية المعاصرة في ذلك ما أمكن

٤) أن يقوم على أسس الكفاءة والمهارة وتحديد دقيق للتوصيف والتدوير والترقي الوظيفي وان يحقق النمو الوظيفي المتوازن بين حاجة الوظيفة وإمكانات وموارد الدولة

٥) تحديد وحدة الأمر والتوجيه وبيان علاقة السلطة والمسؤولية بين الطبقات الوظيفية وتحديد المسؤولية والمحاسبة الفردية وتطبيق المساءلة القانونية عن الأعمال وتصرفات وتفعيل مبدأ الثواب والعقاب الوظيفي

٦) أن يتسم بالمرونة والقابلية لتطوير والتعديل والبعث عن التعقيد والروتين الممل وبما ينجز المهام بسرعة وسلاسة

٧) مراعاة التكافؤ النسبي بين المحافظات في تقلد الوظائف العليا والوسطى في الدولة

٨) عدم تركيز إجراءات التوظيف في وزارة الخدمة المدنية بل تجزئ على الوزارات المختصة ثم منها على فروعها في المحافظات

وفي الختام فإننا في هذه الورقة لسنا بصدد إعطاء تصور هيكل تفصيلي للنظام الإداري اللامركزي للدولة القادمة وإنما أردنا الجواب على السؤال المهم في ذلك وهو :

ما هي المبادئ والأسس والمعايير والخصائص التي يركز عليها النظام الإداري للدولة القادمة ويتميز بها ؟

وكيف يمكن تقرير ذلك في قواعد تتضمنها نصوص دستورية واضحة ويكون بيانها في قانون إداري مفصل

وأما بلورة هذا النظام في هيكل إجراء تطبيقي فهذا يقوم به مختصون في الإدارة والتنظيم .

حزب الرشاد اليمني

عرض:

عبد الوهاب بن محمد الحميقاني